

Contact@nasadrar.com

Hassouni Mohamed •

المتابعون ٨,٦ ألف



أسباب الطلاق والخلع وأثارهما على الأسرة والأولاد

إعداد الباحث حسونى محمد عبد الغنى

أسباب الطلاق والخلع وآثارهما على الأسرة والأولاد

بقلم: الباحث حسوني محمد عبد الغني

الملخص

تزايد الطلاق والخلع في مجتمعاتنا ليس نتيجة سبب واحد، بل حصيلة تفاعل عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية ومخالفة القواعد الإسلامية. ومن أبرز هذه العوامل: غياب الوازع الديني، ضعف التواصل بين الزوجين، تدخل العائلة (من جهة الزوج أو الزوجة)، سوء إدارة الخلافات، ضغط المعيشة، تضارب الأدوار داخل الأسرة، إضافة إلى سوء استعمال بعض النصائح التي تُحول العلاقة الزوجية إلى "صراع سيطرة" بدل الشراكة. يهدف هذا المقال إلى عرض أبرز أسباب الطلاق والخلع بصورة متوازنة، مع بيان انعكاس ذلك على الأطفال، وطرح مداخل وقائية تقلل من تفكك الأسرة دون ظلم أحد الطرفين.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الخلع، النزاع الأسري، تدخل العائلة، الشراكة الزوجية، الأطفال، الجزائر.

أول ما ينبغي تقريره أن الطلاق والخلع في القانون الجزائري يُنظر إليهما كطريق لإنهاء رابطة زوجية عندما تتعذر العشرة، ويقعان وفق صور معروفة: بإرادة الزوج، أو بالتراضي، أو بطلب من الزوجة في حدود الحالات التي يقررها القانون.

كما أن الخلع مُنظَّم قانوناً بوصفه فرآقاً بطلب الزوجة مقابل عوض مالي، ويمكن أن يحكم القاضي بالعوض عند الخلاف على قيمة وفق ما تقرره النصوص.

و عملياً، يشترط المشرع إجراءات قضائية ومحاولات صلح قبل الحكم بالطلاق، بما يعكس أن الأصل هو الإصلاح متى كان ممكناً.

ومع ذلك، تبقى المعضلة الواقعية في "أسباب" التفكك؛ إذ كثيراً ما يبدأ الانفصال من تفاصيل صغيرة تترافق لأن أدوات إدارة الخلاف غائبة. فضعف الحوار اليومي، وغياب المصارحة الهدئة، وتحويل الاختلاف الطبيعي إلى اتهام وإهانة، يجعل البيت ساحة توتر مزمن. ثم تتفاقم المشكلة عندما يختلط النقاش حول "ال فعل " بالنقاش حول "القيمة": بدل أن يناقش الزوجان موضوعاً محدداً (مصالح)، زيارة أهل، تربية أبناء)، يتحول الأمر إلى صراع حول الاحترام والهيبة والكرامة. في هذه النقطة تحديداً تنشأ فكرة "السيطرة" التي قد تُغذِّيها نصائح خاطئة من المحيط: لأن تُدفع الزوجة إلى اختبار زوجها باستمرار، أو يُدفع الزوج إلى فرض الطاعة بالقوة بدل الإنقاع، فتتحول الحياة الزوجية إلى منافسة لا شراكة.

وتدخل العائلة من أكثر الأسباب تكراراً في النزاعات وهذا ما نراه في أغلب الأحيان يحدث ويأتي "عائلة الزوجة" أو "أم الزوجة" بالأخص ، وقد يأتي من طرف: أم الزوج، أخ الزوج، اخت الزوجة... إلخ. الخطأ هنا ليس في النصيحة بحد ذاتها (فالأهل قد يقصدون الخير)، بل في تجاوز حدود العلاقة الزوجية وإعادة تشكيلها وفق أهواء خارجية. حين تصبح القرارات اليومية تُطبخ خارج البيت ثم تُفرض داخله وهو ما نقصد به تدخل طرف ثالث بين الزوجين ، يشعر أحد الزوجين أنه "ملغى" ، فيبدأ رد فعل دفاعي: عناد، صمت، انسحاب، أو انفجار. ولذلك فالالأصل في العلاقة السوية أن يكون للأهل "دعمٌ وإرشاد" لا "قيادة وتحكم" ، وأن تبقى أسرار البيت ومشكلاته الحساسة ضمن نطاق الزوجين أو جهة إصلاح مختصة.

ومن الأسباب القوية أيضاً الضغوط الاقتصادية وتوقعات الحياة غير الواقعية. كثير من البيوت تنهار ليس لأن الحب انتهى، بل لأن القدرة على التحمل ضعفت: إيجار، ديون، متطلبات أطفال، نفقات علاج... وعندما لا توجد شفافية مالية أو اتفاق على الأولويات، تتحول المصاريف إلى اتهامات متبادلة: "أنت لا تحمل/أنت مسرف/أنت بخيل". والحقيقة أن الاقتصاد حين يضغط على الأسرة يضغط كذلك على الأعصاب، ويكشف هشاشة أسلوب التواصل. لذا فتنظيم المصاريف وتقاسم المسؤولية بوضوح يُعدّ وقایة حقيقة، لا مجرد نصائح عامة.

أما مسألة عمل الزوجين، فهي حساسة وتحتاج حديثاً متزناً بعيداً عن التعميم. عمل المرأة قد يكون سبباً للطلاق، وقد يصنع الأزمة أكثر هو سوء إدارة الأدوار: الإرهاق، الوقت القليل، الغيرة المهنية، اختلاف التوقعات حول عدم قيام الزوجة بأعمال البيت وانشغالها أكثر بعملها واهتمام زوجها... الخ، أو استعمال الدخل كسلاح في النقاشه. ويكون سبب "في ترجل المرأة العاملة" أو ما يطلق عامة "وجود رجلين في بيت واحد" لا تعميم ولا اظلم الأسر الناجحة التي يعمل فيها الزوجان بسلام. وفق تعاليم ديننا الحنيف فالشراكة الناجحة لا تقوم على محظوظية أحد، بل على ضبط الحدود وتقدير الجهد والتفاهم على نظام عادل داخل البيت وفق الشرع.

وهناك أسباب أخرى لا يصح تجاهلها: العنف اللفظي أو المعنوي أو البدني، الخيانة، الإدمان، أو اضطرابات نفسية غير معالجة، وهي عوامل إن حضرت غالباً ما تُسقط إمكانية الاستقرار ما لم يوجد علاج جاد وإصلاح حقيقي. كما أن الزواج دون نضج كافٍ، أو دون توافق حول القيم الأساسية (الإنجاب، السكن مع الأهل، نمط الإنفاق، الحدود مع العائلة)، يجعل أول صدمة كافية لفتح باب الانفصال.

ذلك من الأسباب غياب الوازع الديني يُعدّ من العوامل المباشرة التي تُسهم في ارتفاع حالات الطلاق والخلع، لأنه يُضعف حسّ المسؤولية الدينية والأخلاقية داخل العلاقة الزوجية و يجعل الخلافات تدار بمنطق المصلحة والردّ بدلاً منطق الصبر والإحسان والتغاضي. فعندما يتراجع الالتزام بقيم المودة والرحمة، واحترام الحقوق والواجبات التي اقرها الشرع ، والصدق في المعاملة، يسهل الواقع في الإهانة والقطيعة والتسريع في إنهاء الرابطة عند أول أزمة، كما تزداد قابلية التأثر بالتحرىض الخارجي وإشعال النزاعات داخل الأسرة. فحضور الوازع الديني غالباً يعلم كـ"ضابط داخلي" يحدّ من الظلم والتعسف ويشجع على الإصلاح والصلح قبل الوصول إلى الطلاق أو الخلع، خصوصاً حين تكون الأسباب قابلة للعلاج بالتفاهم وإعادة ترتيب العلاقة.

وعندما يصل الأمر إلى الطلاق أو الخلع، تظهر "الضحية الصامتة": الأطفال. فالدراسات تشير إلى أن الطلاق -خصوصاً حين يصاحبه صراع مزمن- قد يترك آثاراً نفسية وسلوكية وتعلمية على الأبناء، مثل القلق والتشتت وتراجع الأداء الدراسي، وأن العامل الأشد ضرراً ليس الانفصال وحده بل "الخلاف المستمر" الذي يسبق ويصاحب الانفصال.

لذلك من الخطأ أن تتحول معركة الزوجين إلى ساحة يُستعمل فيها الطفل كورقة ضغط أو شاهد أو ناقل رسائل. حماية الطفل تعني: تقليل الصراع أمامه، احترام الآخر كأب/أم أمامه، وتنظيم الحضانة والنفقة والزيارة بروح مسؤولية لا بروح انتقام

إن أنسج ما يُقلل من "طلاق التافه" هو ثلات ممارسات بسيطة لكنها عميقه:

حدود واضحة مع العائلة: الاحترام واجب، القرار الزوجي داخل البيت حقوق وواجبات وفق الشريعة الإسلامية.

قاعدة للحوار عند الخلاف: منع الإهانة والتهديد والفضح، وتركيز النقاش على المشكلة لا الشخص.

وساطة قبل الانفجار: إما حكماء من الطرفين بشروط (حياد وسرية)، أو مستشار أسري، أو محاولة جدية للصلح ضمن إطار القضاء إذا وصل النزاع هناك.

الخلاصة أن الطلاق والخلع ليسا "عيّا" ولا "نجاحاً" بحد ذاتهما؛ إنما هما نتيجة لمسار. والمسؤولية العلمية والأخلاقية تقتضي أن نتجنب التعميم والاتهام الجاهز (الزوجة/الأم/العمل...) وأن نبحث عن الأسباب الفعلية: هل هناك احترام؟ هل هناك حدود؟ هل هناك احترام وعمل وتقيد بما اقرت به الشريعة الإسلامية؟ هل هناك إدارة للخلاف؟ وعندما تفكك الأسرة، يبقى الواجب الأكبر هو حماية الأبناء من آثار الصراع، لأنهم أول من يدفع الثمن.

إعداد الباحث حسوني محمد عبد الغني